العائدية الخطابية:
مقاربة تداولية معرفية

ذ. لحسن توبي (*)

تقديم

لا يمكن الحديث عن "الآلة الواصفة" (Meta-theorical) للنظرية اللسانية دون ذكر مقولتين متفرعتين عنها: الأولى كفاية نظرية "ضعيفة" أي قدرة جهاز نحوي على توليد كل الجمل القائمة نحوياً، والثانية قوية، ويقصدبها قدرة النظرية اللسانية على توليد أوصاف بنيوية ملائمة للسلوك اللغوي.

يهمنا، من هذا التقسيم، الضرب الثاني من الكفايتين، حيث سنروم، في هذه الورقة، تأكيد النظرية التداولية المعرفية (نظرية الورود (Relevance theory) تُقدم وصفاً مُلائماً لظاهرة العائدية.

من هذا المنطلق، سنحاول الإجابة عن الأسئلة التالية:

ما هي جوانب القوة في الوصف التداولي المعرفي للعائدية الخطابية؟ وما هي مظاهر الضعف في أوصاف بعض النماذج اللسانية؟ كيف نعالج ظاهرة اللبس اللغوي في ضوء الوسائط المعرفية؟

قبل الإجابة عن هذه الأسئلة، سنعمل على بسط الأسس النظرية والمنهاجية للنظرية المتبنّاة.

1 – نظرية الورود

تعد نظرية الورود نظرية تداولية معرفية، أرسى معالمها كل من اللساني البريطاني ديرد ولسن (D. Wilson) والفرنسي دان سبربر (D.Sperber). وهي تمتح من رافدين معرفيين أساسيين: أحدهما، مستمد من مجال علم النفس المعرفي، خاصّة النظرية القالبية (Modularity) لفودور (Fodor (1983، وثانيهما، يستفيد من مجال فلسفة اللغة خاصة نظرية جرايس (Grice (1975 الحوارية. استفادت نظرية الورود من النظرية القالبية، خاصة فيما يتعلق برصد وقائع الحياة الذهنية، وتفسير طرق جريان المعالجة الإخبارية.

تنطلق النظرية القالبية من تصور خاص للمعالجة الإخبارية، يمر بالمراحل التالية:

الأولى: يطلق عليها (فودور) مرحلة اللواقط (Transducers) التي تتعدد وظيفتها في ترجمة الإدراكات (Perceptions) المباشرة، مهما كان مصدرها، ونقلها إلى الدماغ قصد المعالجة. أمّا الثانية

(*) أستاذ باحث / جامعة محمد الخامس / الرباط

فيطلق عليها مصطلح أنظمة الدّخل (input) أو الأنظمة البعيدة عن المركز (Périphériques)، وهي متخصّصة في معالجة المعطيات المستمدّة من "اللواقط" سواء كانت من المجال البصري أو اللغوي أو السمعي (الخ)، قصد إنتاج تأويل معيّن، غير أن هذا الأخير يظل غير مُكْتَمِلٍ، لأنه في هذه المرحلة يكون التّعامل مع المُعطى اللغوي محصوراً في المستوى الصواتي والتركيبي والدلالي.

لا يتجاوز هذا التأويل عادة المحتوى القضوي للجملة، فيتّخذ شكل صيغة منطقية (Logical form)، مثل الصيغة(2) المستمدة من(1):

(1) قتل زيد الخارجي في المعركة

(2)جعل(غيرحي)(زيد،الخارجي"في المعركة")).

أما المرحلة الثالثة، فتُعرف بالأنظمة المركزية (Central systems)، معها يكتمل التّأويل بموجب عملية دمج الإخبار الناتج عن اللاقط والأنسقة الدّخل بالإخبار المخزون في الذّاكرة التصورية قصد إنتاج استدلالات غير برهانية.

يبين سبربر وولسن (1986) أنّه في قلب هذه المرحلة "تتكوّن وتترسّخ الفرْضيات، وتظفر الأقوال بتأويل تام"[1]، لأن الأنظمة الدّخل لاتتعدى المظاهر الترميزية (codiques) للأقوال، بينما يتمّم النظام المركزي عملية التأويل بصرف عنايته إلى كل المظاهر غير الترميزية، أي الاستدلالات غير البرهانية، انطلاقا من السياق التأويلي.

بهذا يتبيّن أن عملية التأويل تزاوج بين الترميز والاستدلال.

كما استفاد سبربر وولسن من أطروحة جرايس (1975) الحوارية، التي تنصّ على أن التّواصل الكلامي محكوم بمبدأ عام (مبدأ التعاون) وبمسلمات حوارية.

يقضي المبدأ الأول بأن عملية التخاطب حصيلة لجهودنا التعاونية، لأن كل طرف (متكلم/مخاطب) يروم التعرف على أهداف غيره، "أو على الأقل على توجه مشترك مقبول من الجميع..."[2].

ينهض مبدأ التعاون على أربع مسلمات:

1 – مسلمة القدر (Quantité) تخص قدر الإخبار الذي يجب أن تلتزم به المبادرة الكلامية، وتتفرع إلى مقولتين:

أ – اجعل مشاركتك تُفيد القدر المطلوب من الإخبار.

ب – لا تجعل مشاركتك تُفيد أكثر مما هو مطلوب.

2 – مسلمة الورود، وهي عبارة عن قاعدة واحدة "لتكن مشاركتك واردة".

3 – مسلمة الجهة (Modalité)، التي تنص على الوضوح في الكلام وتتفرع إلى ما يلي:

أ – ابتعد عن اللبس

ب – تَحَرَّ الإيجاز

ج – تَحَرَّ الترتيب[3]

إلاّ أن نظرية الورود أعادت النظر في أطروحة جرايس بالاقتصار على مبدإ الورود كأساس مركزي يختزل جميع المسلمات المذكورة، ويُعد تعميما

للتواصل الموصوف بـ "المناسب الاستدلالي" **(ostensive-inferential)** فهو مناسب، لأن المتكلم يستعمل "المثير" **Stimulus** الأكثر وروداً، لإبلاغ افتراضاته، وهو من جهة أخرى، استدلالي لأن المتلقي يستدل على القصد الإخباري، انطلاقا من المؤشرات المسوقة من قبل المتكلم.

على هذا الأساس يصوغ سبربر وولسن **(1986)** تعريفا للتواصل:

3 – التواصل الاستدلالي المناسب[4]

ينتج المتكلم مثيراً واضحاً للمخاطب، فيصبو الأول، بواسطته إلى جعل مجموعة من الافتراضات واضحة أو أكثر وضوحاً لدى المخاطب.

لعل أهم ميزة تتميز بها نظرية الورود، تصورها للسياق، إذ لم يَعُد شيئاً معطىً بشكل نهائي أو محدّداً قبل عملية الفهم، وإنما يُبنى تبعاً لتوالي الأقوال.

يتألف السياق من زمرة من "الافتراضات السياقية" **(Contextual Assumptions)**[5] أو القضايا، تُستمد من مصادر ثلاثة:

1 – تأويل الأقوال السابقة

إن القضايا التي نحصل عليها مباشرة بعد الالتفات إلى أول الكلام وتأويله تخزن في الذاكرة التصورية، حيث تمثل جزءًا لايتجزأ من سياق تأويل الأقوال المستهدفة في المعالجة. فلابُدّ من رد آخر الكلام على أوّله[6].

2 – المحيط الفيزيائي

قد يشمل السياق أيضا، كل تمثيل قضوي، انبثق من المكان الذي جرى فيه التواصل، حيث إن الجهاز الإدراكي للمتكلم قد يتمثّل خصائص الأمكنة بشكل مباشر أو غير مباشر.

3 – ذاكرة النظام المركزي

تحتوي ذاكرة النظام المركزي على معلومات مختلفة عن العالم نستخدم بعضها في السياق التأويلي.

إن الحديث عن المصدر الأخير يدفعنا إلى طرح سؤال أساسي: كيف نصل إلى المعلومات المخزونة في النظام المركزي؟

يجيب سبربر وولسن **(1986)** بأن ذلك يمُرُّ من خلال سند "الصيغة المنطقية" في مرحلة الأنظمة الدّخل، حيث تضم مجموعة من المفاهيم **(Concepts)** لكل مفهوم عنوان تصوري في الذاكرة المركزية، يخزن ثلاثة أنماط من المعلومات:

أ – **المدخل المنطقي:** يتضمن معلومات عن بعض العلاقات المنطقية، من بينها القاعدة المعيارية "إقصاء الواو" **(And. Elimination)**، التي تتخذ من وصل القضيتين دخلاً لها، وتُولّدُ (خرجاً)، هو إحدى القضايا الموصولة:[7]

4 – قاعدة إقصاء الواو

أ – دخل = (أ و ج)

خرج = أ

ب – دخل = (أ و ج)

خرج = ج

لاتصدق هذه القاعدة إلا على المقدمات المنطقية التي تضم (مفهوم) الواو.

ب- **المدخل المعجمي:** يخص جميع المعلومات المتعلقة بعنصر معجمي. إن مدلول هذا المصطلح لايختلف كثيراً عن نظيره في النحو التوليدي، حيث يضم المعلومات الصواتية والتركيبية.

ج – **المدخل الموسوعي:** يضم كل المعلومات التي نكوّنها حول موضوعات أو أحداث أو خصائص تقترن بمفهوم معيّن.

إذا كانت المداخل الثلاثة مصادر للافتراضات السياقية، فإن ثمة سؤالاً يطرح نفسه: كيف تنتقى الافتراضات السياقية؟

يُجيب سبربر وولسن **(1986)** بأن ذلك يتم بموجب "مبدأ الورود".

يتحدّد هذا الأخير انطلاقا من وسيطين: الآثار المعرفية **(contextual effects)** والجهد المعرفي **(cognitif cost)**.

يراد بالمفهوم الأول كل تعالق بين معلومتين، إحداهما قديمة "والثانية جديدة"، مما ينتج عنه مجموعة من الحوسبات، كتعديل أو تحسين أو إثبات أو إقصاء افتراضات توجد في ذاكرتنا التصورية.

يُمكّن هذا التفاعل بين المعلومات من تمييز المعلومات الواردة عن نقيضها. لايعني هذا أن درجة ورود الخطاب موقوفة على الآثار السياقية التي تنشأ عن تفاعل قضيتين، فلوسيط الجهد المعرفي دورٌ في تقويم مدى ورود الأقوال: فكلما قل الجهد المعرفي ازدادت درجة ورود الخطاب وكلّما استدعى التعامل مع قول معين جهداً كبيراً، كان وروده ضعيفاً.

2 – العائدية الضميرية

تعد الضمائر من معوضات الأسماء العائدة إليها، تستخدم بحثاً عن الاختصار، ويسمّى الاسم الذي يعود عليه الضمير مفسر الضمير. وقد التفت العرب القدامى إلى ظاهرة العائدية الضميرية وصنفوا الضمائر إلى متصلة ومنفصلة ومستترة وظاهرة، كما انشغل اللسانيون المحدثون بالظاهرة المذكورة، وقاربوها من زاويتين تركيبية أو دلالية أو هما معاً. من الباحثين من صنفوا العائدية إلى قسمين وبينوا أن كل صنف يستلزم مقاربة مخصوصة، من ذلك، مثلاً، ما أورده د.الفاسي الفهري **(1981)** عندما أشار إلى أن العائدية الضميرية تختلف باختلاف طبيعة مفسر الضمير، فإذا كان هذا الأخير داخل مجال الخطاب "تكون المراقبة لغوية"، أما إذا كان خارجه، تغدو المراقبة تداولية[8]. إلا أنّهُ ركّز في بحثه على "المراقبة الوظيفية"، التي تقوم على خاصية أساسية تنص على ضرورة ظهور المراقِب والمراقَب داخل الخطاب نفسه. إن هذا الاهتمام يكاد يكون مشغلاً عاماً عند أغلب اللسانيين الذين اعتنوا بالتجليات اللغوية لمفسر الضمير.

يمكن أن نمثل لذلك بليونس **(1977)**[9] **Lyons** الذي اعتبر مفسر الضمير إشارة نصيّة، واشترط تساوقه مع الضمير، داخل مجال الخطاب، ليستنتج وجوب تحققه لغويا.

إذا كان التقسيم السابق قد حصر، ضمنيا، اهتمام التداوليات في المراقبة المقامية (أو العائدية الحرة **Free Anaphora**) حيث يكون مفسر الضمير غير

مذكور في السياق اللغوي، فنتوسل لتحديده بإجراءات تداولية، فإننا سنتبنى تصوراً، ينسجم مع الإطار النظري المتبنى، يقضي بأن مجال التداوليات المعرفية غير محصور في مثل هذه الظواهر، فمَجال وصفها يمتد إلى ظواهر أخرى، دُرج على اعتبارها من اختصاص المقاربات غير التداولية (كالمراقبة الوظيفية مثلاً)، مبينين أن هذه الأخيرة لا تنهض على تعالق مستقل بين ضمير ومفسره، وإنما يتغير هذا التعالق كلما أقحمت "ذات خطابية" جديدة.

1.2 العائدية الخطابية

لم تلق العائدية الخطابية اهتماما من قبل أغلب اللسانيين، حرصاً على انسجام توجهاتهم النظرية، لإن مجالها الخطاب لا الجملة.

إن الجهاز الوصفي لنحو الجملة لا يقوى على رصد بعض الظواهر كالعائدية، حيث العلاقة بين مفسر الضمير والعائد على مسافة بعيدة، ومن ثم يعسُر رصدها بشكل مُرض، كما يعجز عن الإحاطة بـ "العائدية الحرة"، التي تستدعي إعمال وسيط مقامي.

لن نقف عند منطلقاتهم المنهجية ولكن سنسعى، قبل كل شيء، إلى بيان أن دراستها تسهم أيما إسهام في إعادة النظر في مجموعة من الأوصاف اللسانية للعائدية الضميرية.

إن العائدية ظاهرة نصية، يجب أن توصف في إطار وحدة تكبر الجملة لأنها تمكّن بعض الوحدات المعجمية من الاستمرار داخل الخطاب.

غير أن طرق استمرارها تتخذ أشكالاً متباينة كتكرار وحدات معجمية كما هي أو استبدال بعضها ببعض، ينوب منابها، أوطي عنصر (مفسر الضمير) بناءً على الخلفية المعرفية المشتركة بين المتكلم والمخاطب.

1.1.2 التحاول

تشترك الضمائر مع بنيات لغوية كثيرة في العديد من الخصائص أهمها، أنها معوّضات الاسم العائدة عليه، وتختلف عن بعض الظواهر من حيث كونها تسد مسد الاسم "حرصاً على الاختصار ومنعاً للتكرار"، وتفتقد أي دلالة معجمية في ذاتها[10].

تركز أغلب الأنحاء على العلاقة المتجلية لغوياً بين الضمير ومفسره وتنشغل بالضوابط النحوية كالمطابقة بين الطرفين المذكورين جنساً وعدداً...إلخ.

فضمير (الهاء) في (ضعها)، من المثال(1) عائد على العجينة لحصول التطابق المذكور.

(1) خذ قطعة عجينة وأضف إليها قليلاً من الزيت ثم ضعها في الثلاجة.

إن التحاول (**Coreference**) هنا لا يقوم بناءً على العلاقة اللغوية الضيقة: ضمير غير مستقل إحاليا واسم مستقل إحاليا، وإنما ينهض التحاول على الآصرة "الكلية" التي تجمع مكونات الخطاب، مضموم بعضها إلى بعض.

إنها علاقة "دينامية" بين ضمير ومفسره، تتغير كلما أدرجت "ذات خطابية" جديدة.

لاتتحدد عائدية (الهاء) بموجب علاقتها مع "ذات قصدية" (Entité intentionnelle) (العجينة)، كما تنص على ذلك تحاليل النحاة القدامى، وإنما يرتبط الضمير المذكور بذات خطابية تعد حصيلة تأويل شامل لبنية الخطاب، أي ما تقدم على الضمير.

وعليه فإن الذات الخطابية التي يعود عليها في المثال السابق هي (قطعة عجينة ممزوجة بالزيت)، فهي لاتتحدد بناءً على الرأس المعجمي الوارد في صدارة الخطاب (قطعة عجينة).

يصح الحكم نفسه بالنسبة إلى الآية الكريمة:

(2) "قال إنّه يقول إنها بقرة لاذلولٌ تثير الأرض ولا تسقي الحرث مُسَلّمة لاشية فيها قالوا الآن جئت بالحق فذبحوها..." (البقرة:71).

فضمير الهاء في ذبحوها غير عائد على البقرة كما يذهب إلى ذلك أغلب اللغويين وإنما على ذات خطابية، يمكن صياغتها على النحو التالي:

(3) البقرة المعفاة من العمل، أي التي لم تثر الأرض و لم تسق الحرث والصفراء اللون...

وبهذا يصح ما ذكرناه، في معرض حديثنا عن الإطار النظري المتبنى، حيث قلنا إن السياق ليس معطى نهائيا، وإنما يبنى تبعاً لتوالي الأقوال، فعلينا رد آخر الكلام على أوله.

نستنتج مما تقدم المبدأ(4):

(4) تسمح المعلومات المسوقة في الخطاب أو في مقطع من قول سابق بتحديد الاستعمال التحاولي للضمائر.

2.1.2 العائدية الإشارية

يُراد بالعائدية الإشارية عود عنصر لغوي، مباشرة، على ذات غير لغوية، يتحكم في تحديد إحاليته المقام التواصلي للمشاركين في عملية التخاطب.

من ضروب هذه العناصر أسماء الإشارة.. كهذا وهذه... والظروف الزمنية والمكانية كالآن وهنا وهناك...إلخ.

ينحصر دورها "في تعيين المرجع الذي تشير إليه. وهي بذلك تضبط المقام الإشاري"[11].

إن تحديد إحالية اسم الإشارة (هذا) في المثال(5)، من غير إعمال جهد معرفي، يمكننا منه الإخبار البصري المنبثق عن نسقنا الدّخل، كما بيّنا سابقا.

(5) "لم يمر في تاريخ العائلة حدث كهذا".

بل ذهب بعض اللسانيين[12] إلى أن الإخبار البصري يتيح أيضا، تأويل المركبات الاسمية المعرّفة والضمائر الإحالية من قبيل:

(6) ظن زيد أنه موقوف عن العمل (الهاء ≠ زيد)

بناء على ما تقدم، يمكن أن نستنتج المبدأ التالي:

(7) يسمح الإخبار البصري بتأويل العائدية الإحالية.

2.2 اللبس اللغوي

من بين المشاكل التي لم تحظ بمعالجة مرضية مشكلة اللبس اللغوي، ويرجع السبب الأساسي في

ذلك إلى عدم توسيع الجهاز النحوي وتدعيمه بمبادئ تداولية معرفية.

يبدي المستوى النحوي، بمفرده، عجزاً في وصف ظاهرة اللبس اللغوي، لأنه يصرف عنايته بالشكل التركيبي للوحدات اللغوية ومعانيها قصد تحديد المحتوى القضوي للجملة المعنية بالوصف.

وبالجملة فإن الجهاز الواصف للنحو يظل ضيقاً لأنه يقصي المعارف غير اللغوية من عملية الوصف.

1.2.2 مبدأ القرب

من بين المبادئ النحوية المُستخدمة في رصد الضمائر التي تحتمل أكثر من مفسر ضميري، المبدأ(8):

(8) عود الضمير على الأقرب

يقضي المبدأ(8) بأنه عندما تَضُمّ القضية الأولى(ق1)، من نص ما، أكثر من مفسر وتحتوي القضية الموالية (ق2)، ضميراً يثير عوده لبساً، يتوسل بقاعدة "الأقرب" بغية تعيين مفسر الضمير الوارد: من بين مجموعة مذكورة فيما تقدم الخطاب(ق1). إذا أمكن للضمير أن يعود على الأقرب وعلى الأبعد "كان عوده على الأقرب راجحاً"، كما يظهر من ضمير الهاء في قوله تعالى:

(9) ﴿ فاقذفيه في اليَمِ ﴾

إذ يعود الضمير على (التابوت) لأنه هو الأقرب.

في هذا الإطار، يُخصّص ابن الحاجب هذا المبدأ، قائلاً: "إذا تقدم ما يصلُح للتفسير شيئان فصاعداً فالمُفسر هو الأقرب لاغير، نحو: جاءني زيد وبكر فضربته أي ضربتُ بكرا"[13].

غير أن هذا المبدأ، كما يلاحظ العرب القدامى، غير مطرد، في كثير من الآيات كقوله تعالى:

(10) ﴿ ووهبنا له إسحاق ويعقوب وجعلنا في ذُرّيته النبوة والكتاب﴾ (27:29) فالضمير في (ذريته) "عائد على إبراهيم، وهو غير الأقرب، لأنه المحدث عنه في أول القصة".

بناءً على هذه الملاحظات يمكن أن نخلص إلى المبدأ(11):

(11) إذا تعطل عمل القاعدة النحوية (عود الضمير على الأقرب) نتوسّل بالمبدأ التداولي (عود الضمير على المحدث عنه).

وقد نشتق من المبدأ(11) المبدأ(12):

(12) عود الضمير على المحدث عنه أولى من عوده على الأقرب.

يمكن أن نسجل على ركون القدماء إلى هذين الضابطين مآخذ، أهمها: أن تشغيلهم لهذين المحدّدين لم يكن دقيقا، في غالب الأحوال، فلا وجود لمحدّدات معقولة، تُبيّن الحالات المخصوصة التي نشغل، بمقتضاها هذين المبدأين.

بمعنى آخر، لا نجد إجابة دقيقة عن السؤال التالي: متى نشغل المبدأ (8) دون المبدأ(11)؟

والحقيقة، أن كثيراً من المعطيات القرآنية التي اختلف في تحديد سوابقها، لايمكن حلها توسلاً

بالمبدأين(8) و (11): فضمير (الهاء) في قوله تعالى ﴿اقذفيه في اليم﴾ لايعودُ على (التابوت) كما يَنُص المبدأ(8) ولا على (موسى) بإجراء المبدأين..(11) أو(12)، وإنما عوده على ذات خطابية تستنبط من مساق الخطاب، حيث نشتغل، في هذا الإطار، المبدأ(13) المعاد للتذكير:

(13) يتيح الإخبار المقدم (القضية السابقة) أو مقاطع من قول ما، تحديد الاستعمال التحاولي للضمائر.

وعليه تتحدّد الذات الخطابية التي يعود عليها ضمير الهاء في: (التابوت الذي يوجد بداخله موسى).

2.2.2 اللبس اللغوي والحوسبات المعرفية

يعجز المبدأ(13)، المسوق آنفا، عن حل اللبس اللغوي الذي تثيره، بعض الشواهد القرآنية من قبيل:

(14) ﴿النخل والزرع مختلفا أكله﴾ (6: 141)

تنشأ صعوبة تأويل ضمير الهاء في (أكله)، في إمكانية عوده على سابقين (أ) و (ب)، ولإزالة هذا اللبس، يقتضي الموقف تبني إحدى الإمكانيتين التاليتين، اللتين نمثل لهما بالترسيمتين التاليتين:

(15) أ- [جـ = (أ) / و / جـ ≠ (ب)] ب- [جـ = (ب) / و / جـ ≠ (أ)]

هناك وسيطان يمكن اعتبارهما واردين في إزالة اللبس اللغوي، وهما "الأثر المعرفي" و "الكلفة المعرفية"، حيث يمكنان تبعاً لضوابط معرفية سبق الحديث عنها، من تقويم التأويل الأكثر وروداً، أي الإجابة عن السؤال التالي:

هل نتبنى الإمكانية(15أ) أو(15ب)؟

يمكن إعادة صياغة الوسيطين على النحو التالي:

(16) أ- كلّما كَبُر الأثر المعرفي ارتفعت درجة الورود

ب- كلما قلّ الجهد المعرفي ارتفعت درجة الورود.

ينتج الوسيط(16 أ) ثلاثة أنماط من الآثار المعرفية، يمكن وضعها في سلّم الفائدة(17):

أقصى فائدة

أ- اكتساب معرفة جديدة

ب- تأكيد معرفة موجودة في الذاكرة

ج- إقصاء معرفة موجودة في الذاكرة

يمكّن الأثر المعرفي (17ب) من تأويل العلاقة العائدية المتضمنة في الآية السابقة ويقوى على إزالة اللبس اللغوي أوعلى الأقل التخفيف منه، لأن الأمر يتعلق بالاستناد إلى معارفنا الموسوعية التي تروز ورود: (ج = أ) أو (ج = ب).

كما يتدخل، في المقابل، وسيط الكلفة أو الجهد المعرفي(18)لإزالة اللبس والحسم في التأويل الأكثر وروداً.

ينص هذا الوسيط، على أنه كلما ارتفعت إمكانية الوصول إلى السياق التأويلي قلّ الجهد المعرفي المبذول.

يمكن صياغة ذلك، على النحو التالي:

(18) كلفة

- إمكانية الوصول إلى السياق

+ إمكانية الوصول إلى السياق

أدنى

نعتقد أنه بتبني هذا التصور ستتمكن من حل بعض الخلافات الواردة في مصنفات المفسرين وتحاليل النحاة، حول عود بعض الضمائر.

يختلف المفسرون في تحديد عود ضمير (الهاء) في (أكله)، والظاهر أن مصدر اختلافهم[14] راجع إلى ترجيحهم أحد المبدأين المتعرض لهما، أي (8) و(11)، مما يؤكد المؤاخذة التي سجلناها عليهما، من حيث إنهما لايخضعان لضوابط دقيقة.

بناءً على هذه الملاحظات، نشير إلى أن مبدأ الورود يقوى على حل اللبس اللغوي، إذ نعتمد، إلى جانب المعرفة اللغوية، المعرفة غير اللغوية، وذلك بتحديد المدخل الموسوعي لبعض "المفاهيم"، الواردة في الآية المعنية، كأن نخصّص مفهوم (الزرع)، بتحديد مدخله الموسوعي(19)، انطلاقا من ذاكرته التصورية:

(19) يشمل الزرع أنواعا مختلفة كالشعير والقمح...إلخ.

وتجدر الإشارة إلى أن تحديد مداخل متعددة قد يترتب عليه إعمال جهد معرفي إضافي، يحول دون نجاح العملية التواصلية ويعوق عملية الفهم، كأن نخصّص مفهومي[الأكل] و[النخل]في الآية السابقة.

فتخصيص المفهوم الأخير، مثلاً، لا ينسجم مع التأويل المقصود، من جهة عدم وجود أصناف متباينة من أكل النخل بخلاف مفهوم (الزرع) الذي يسهل تحديد مدخله دون بذل جهد معرفي مكلف.

نستنتج بناء على ما تقدم، أن عود الضمير على (الزرع) أكثر وروداً من عوده على غيره، لإنه ينسجم مع مقتضيات الفهم ومع ما ثقفته ذاكرة الفرد من معارف، مما يسمح باستنباط المبدإ التداولي العام(20):

(20) إن وسيطي الأثر المعرفي والكلفة يمكنان من إزالة اللبس اللغوي.

يمكن تخصيص هذا المبدإ على النحو التالي:

(21) تقوى المعلومات المقترنة بمفاهيم موسوعية، الواردة في الأقوال، على تحديد عود الضمائر وإزالة اللبس اللغوي.

كما نخلص إلى نتيجة عامة، فحواها أن المقاربة التداولية المعرفية تظفر بوصف مناسب للعائدية الخطابية، لكونها تأخذ بعين الاعتبار مختلف العمليات الذهنية التي تتحكم في جريان الكلام وتأويله.

وتنطلق من مسلمة مقتضاها أن اللغة غير مستقلة عن الواقع وتجارب المتكلمين.

يظهر هذا البعد المعرفي من وسيطين معرفيين يروزان ورود الخطاب:

أ - وسيط الجهد المعرفي

ب - وسيط الأثر المعرفي.

في المقابل تعجز التصورات النحوية عن تقديم أوصاف ملائمة لاختصار جهازها الوصفي في المستويات التركيبية والدلالية، ولانطلاقها من ادعاء يقضي بأن المعنى اللغوي مستقل عن السياق.

الهوامش:

1 - موشلر (1989) Moeschler ص:123.

2 - جرايس (1975) ص ص 60-61.

3 - يشير جرايس إلى أن هناك قواعد أخرى جمالية أو اجتماعية أو أخلاقية، يمكن إضافتها إلى القواعد المذكورة، مثل "كن مؤدبا في كلامك"، وهي قواعد سبق وأن قتلها علماء أصول الفقه بحثاً في معرض الحديث عن ما يجب على المحاور العمل به في باب "أدب المناظرة". انظر الباجي في "المنهاج في ترتيب الحجاج" ونجم الدين الطوفي في "علم الجذل في علم الجدل".

4 - سبربروولسن (1956) ص101.

5 - يراد بهذا المفهوم "كل تمثيل تصوري للعالم الواقعي".

6 - هذا المبدأ شبيه بمفهوم المساق الوارد عند الأصوليين. انظر الموافقات للشاطبي 413/3.

7 - سبربروولسن (1986) ص:136 وبلاكمور (1987) ص ص 41-42.

8 - د. الفاسي الفهري (1981).

9 - ليونس (1977) ص 659.

10 - تبين أطروحة ملنر (1982) Milner، حول الإحالة، أن هناك نوعين من الصرفات:

أ) صرفات مستقلة إحاليا ودلاليا وتركيبيا

ب) صرفات غير مستقلة لاإحاليا ولادلاليا كالضمائر.

لتقويم هذه الأطروحة، يمكن الرجوع إلى دراسة آن ربول (1990) Anne Reboul.

11 - بنفنست (1966)، نقلاً عن الأزهر الزناد(1993) ص:116.

12 - كيسن.، (1988) Kempson..R.

13 - كتاب الكافية في النحو لرضي الدين علي، ابن الحاجب 4/2.

14 - هناك رأي ثالث، يذهب إلى أن الضمير يعود على النخل والزرع معاً، وأن هذين السابقين يدخلان في حكم الضمير.

قائمة المراجع العربية

ابن الحاجب، علي رضي الدين، كتاب الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، (1982).

الشاذلي، الهيشري (1991) "الالتفات في القرآن"، في حوليات الجامعة التونسية، العدد 32.

عظيمة، عبد الخالق محمد (1972)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، مطبعة السعادة، مصر.

الفاسي الفهري، عبد القادر(1981). "الدلالة النظرية لبعض الظواهر الإحالية في اللغة العربية"، اللسانيات في خدمة اللغة العربية، سلسلة اللسانيات عدد: 5، تونس.

الزناد الأزهر (1993). نسيج النص، المركز الثقافي العربي، البيضاء.

قائمة المراجع الأجنبية

Blakemore, D. (1987), Semantic constraints on Relevance. Blackwell, Oxford.

Carston, R. (1988) "Language cognition", in Newmeger, F.j (ed.). Linguistics, vol4, Cambridge University Press.

Cornisch, F(1990). "Anaphore Pragmatique, Reference et Modeles du discours", in Kleiber, G. Tyvaert, (ed). L'Anahore et ses domaines,Recherches Linguistiques, Université de Metz. Paris.

Fodor, J.A (1983), The Modularity of Mind, M.I.T. Press, Cambridge, Mass. (Trad. Française, la Modularité de l'esprit. Minuit (1986).

Grice. H.P. (1975) "Logic and conversation", in, cole, P and Morgan. J(ed). Syntax and Semantics vol III, NewYork. Academic Press.

Kempson, R. (1988). "Grammar and conversational Principles" in, Newmeyer, F. J (ed).Linguistics: The Cambridge University Press.

Lita, L (1990) "Un cas d'ambiguité Réferentielle, Aspects Pragmatiques", dans Kleiber, G et Tyvaert J. (ed).

Lyons. J. (1977) Semantics, Cambridge University Press.

Lyons. J. (1990) Semantique Linguistique, (trad. Dur and J. et Boulonnais, D. Larousse. Paris).

Reboul, A (1990) "Rhetorique de l'anaphore" in Kleiber, G et Tyvaert, J. (ed.).

Sperber, D and Wilson. D. (1986) Relevance: communication and cognition, Basil Blackwell. oxford.

Werth, P (1983), Focus, coherence and Emphasis, croomHelm. London.

Yan, H (1991), "A Neo-Gricean Pragmatic theory of Anaphora", in journal of linguistics n°27.